اهتمام واضح

● أوضاع السجون ماذا عنها؟ .. أين يقع هذا الموضوع في أجندة وزارة حقوق الإنسان ؟ وهل لديكم رؤية لاصلاح أوضاع السجينات ، وتحويل السجون إلى مراكز للتأهيل ؟

– تقع قضية السجون في طبيعة اهتمامات وزارة حقوق الإنسان فهي مسؤولية أخلاقية قبل أن تكون مسؤولية وطنية ،.. فالوزارة عندما بدأت أعمالها وحتى قبل أن تصبح وزارة كان من أولى اهتماماتها النزول الدوري للسجون وفيما يتعلق بمتابعة أوضاع السجينات .. فنحن في هذا الجانب نتعاون مع وزارة الداخلية ممثلة بمصلحة السجون ومع منظمات المجتمع المدني والاتحادات النسائية واللجان الدولية المعنية بحقوق الإنسان ، وقد قدمنا أكثر من تقرير لأكثر من جهة ، وتم الافراج عن بعض السجينات اللاتي كان عليهن بعض الواجبات الخاصة تجاه الجرائم التي أدان بها أو حكم عليهن لأجلها .. ونحن سعداء أن موضوع المرأة السجينة أخذ الحيز الذي يستحقه من الاهتمام سواء من قبل الدولة أو منظمات المجتمع المدني ..

لكن القضية برأيي لم تعد متجهة إلى المرأة في السجن وإنما بموضوع النظرة الدونية تجاه النساء بالذات اللاتي تشاء الأقدار أن يقمن بأعمال منافية للقانون تقتضي طبيعة العدالة الإنسانية أن يتم النظر بعين الاعتبار للمرأة السجينة لأن الرجل عندما يسجن بسبب ارتكابه أي جريمة ويتم الافراج عنه بعد ذلك يصبح بامكانه في أي وقت يشاء الانضمام إلى قافلة المجتمع مرة أخرى بينما تصبح القضية بالنسبة للمرأة السجينة وكأنها حكم بالاعدام بمجرد وقوفها وراء القضبان ، ومسألة كهذه تحتاج إلى توعية باستمرار وقناعات من فئات المجتمع وبالذات من أهالي السجينات بالتعامل معهن كبشر وليس كمذنبات لا يغفر لهن .. فما تعاني منه النساء في السجون ويقلقنا أكثر من بقائهن وراء القضبان هي مسألة كيفية مواجهة الحياة بعد الخروج من السجن الأمر الذي يؤدي ببعضهن وهن قليلات تفضيل البقاء في السجون بعد انتهاء مدة الحكم عليهن.

ولكن نؤكد أن مثل هذه الحالات لم تعد موجودة وإن وجدت فهي قليلة جدا

□ التعليم والوعي مسألة أساسية في إدراك المرأة لحقوقها القانونية ..

□ الزراعة في بلادنا تعتمد على العمل الأسري غير المدفوع الأجر ، لذا نجد أن جميع الأسر (نساء أطفال، رجال) يعملون في هذا الحقل دون النظر في قضية تجريم هذه الظاهرة بالنسبة للأطفال..

وزيرة حقوق الإنسان في حديث لـ(الثورة):

اصلاح أوضاع السجون تتصدر أولوياتنا

□ .. الحديث عن حقوق الإنسان واسع ومتشعب ولا ينتهي عند حد معين ، وهو أيضا يمثل مجالا مفتوحا يخوض الجميع في تفاصيله خاصة واليمن تولي هذا الجانب اهتماما خاصا باعتبار أن حقوق الإنسان مكون أساسي في المنظومة الديمقراطية التي تنتهجها اليمن.

غير أننا في هذا اللقاء الذي اجريناه مع وزيرة حقوق الإنسان أمة العليم السوسوة فضلنا أن يكون خاصا بقضايا المرأة والأحداث ، وهي القضايا التي لاتقل أهمية عن غيرها إن لم تكن أكثر أهمية.. وهنا تفاصيل اللقاء:

لقاء /افتكار القاضي

ونتمنى أن تزول حتى وإن كان ذلك بطلب من السجينة نفسها لأن مثل هذا الطلب لايعد قانونيا.

ولإيجاد حل لهذه المشكلة تسعى بعض الجهات المعنية وأصحاب الخير لإقامة دور لرعاية وإيواء السجينات اللاتي ضاقت بهن سبل أسرهن واقربائهن .. لكن مع ذلك أعود وأؤكد على ضرورة تغيير النظرة الظالمة التي تظل تلاحق تلك السجينة بعد خروجها من السجن ولذلك أدعو اصحاب الكلمة المؤثرة سواء كانوا دعاة أو مصلحين اجتماعيين أو نشطاء وغيرهم ممن لهم تأثير على المجتمع بأن يدعو الاهالي إلى العطف والمسامحة وإعادة تلك السجينات مرة أخرى إلى المجتمع.

وأؤكد أنه مازال أمامنا الكثير من المهام نحاول انجازها بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة مثل وزارة العدل والداخلية والنيابة العامة وأيضا مع الهيئات والمنظمات النشطة في مجال الرعاية الاجتماعية سواء كانت حكومية أو مدنية وهذه المهام تتمثل في متابعة قضايا السجناء بشكل عام والسجينات بشكل خاص وإن شاء الله تعالى سنعمل مع هذه الجهات على حل مثل هذه المشكلة.

الفقر

● المرأة اليمنية تواجه الكثير من الاشكالات أين هي من اهتمام الوزارة؟

– نحن في الوزارة لا نتعامل إلا مع القضايا التي تصلنا لأنه لا يحق لنا أن ننصب انفسنا حماة لحقوق الآخرين بالذات في المسائل الفردية ، إلا أننا نتعامل مع قضايا الانتهاكات التي يعاني منها المواطن اليمني الناتجة عن سوء الحالة الاقتصادية والمعيشية لذا اتصور أن النساء الريفيات يعانين الكثير من المشقة بسبب هذه الظروف التي تضيف إلى أعبائهن المنزلية أعباء أخرى والحقيقة أن المرأة الريفية عندما يطلب منها أن تقوم بهذه الأعمال تؤديها برضى واقتناع منها لكنه وبسبب قسوة الحياة الاقتصادية أصبحت كل الظروف وللأسف تعمل ضد المرأة وبرأيي أن الفقر يؤثر بدرجة أساسية على النساء لأنهن المطالبات بأن يوفرن الحياة الأسرية المستقرة لذلك كلما زاد الفقر زادت معه معاناة المرأة والرجل أيضا في هذه الحالة وأعلم أيضا أن الرجال عندما لا يحصلون على العمل يحولون سخطهم وغضبهم على زوجاتهم وابنائهم لذا نحن ننظر إلى الفقر على أنه منتهك أساسي لحقوق الإنسان في اليمن وقد يؤدي إلى انتشار عادة الإساءة إلى النساء جسديا أو معنويا هذا العنف الذي أصبح للأسف كما لو أنه طبيعة يومية ويجب أن يمارس كحق من حقوق الرجولة على النساء في البيوت بشكل عام ، ونحن في الوزارة نتعاطى هذه المسائل مع الجهات المعنية في كيفية التخفيف من الفقر والقضاء عليه وذلك بتوفير الفرص الاقتصادية والتخفيف من حدة البطالة والدفع بتعليم الفتيات ومعالجة العوائق التي تحد من ذلك.

جهل وقلة وعي

● العنف ضد المرأة (ضرب الازواج لزوجاتهم كمثال) .. كيف تتعامل الوزارة مع مثل هذه الموضوع الحساس؟

– للأسف الشديد لا تصلنا حالات من هذا النوع ربما قد يكون بسبب قلة الوعي لدى النساء أو بسبب الخجل والشعور بأن هذه المسألة أسرية ولا يجب أن تخرج خارج حدود الأسرة وأيضا لعدم معرفة قطاع كبير من النساء بأن من حقهن اللجوء إلى اجهزة الأمن والقضاء للحصول على حقوقهن خاصة وأن القانون اليمني مستقى من الشريعة الاسلامية والتي لا تقبل بانتهاك حقوق الآخرين وبالذات حقوق الزوجة ولا يحق للرجل أن يحول سلطته إلى سلطة قمع وانتهاك لمن يحيط به من النساء لكننا نلاحظ على سبيل المثال وبسبب وجود الوعي في بعض المحافظات الجنوبية مثل محافظة عدن أن نسبة النساء اللاتي يذهبن للشكوى في اقسام الشرطة أكبر بكثير من المحافظات التي تغلب فيها أمية النساء إذ أن هناك ارتباطاً شرطياً بين معرفة النساء بحقوقهن وأيضا معرفة لمن يتوجهن إليه ، والسلوك الشائع يساعد النساء على أن يذهبن إلى الجهات الأمنية للتبليغ عما يتعرضن له من انتهاكات بالذات الانتهاكات الجسدية لكن في المحافظات التي تغلب فيها سلطة الزوج أو أي رجل له حق السلطة على المرأة سواء كانت زوجته أو أخته أو بنته أو قريبته من الدرجة الأولى فهو يرى أن له أن يحكم ويتسلط عليها كيفما شاء ، إذا فالتعليم والوعي مسألة أساسية في معالجة هذه الحالات لكن أيضا هناك مسألة مرتبطة باستقبال الأجهزة المعنية لمثل هذا النوع من الشكوى ومثل هذه الحالات توجد لدى الكثير من اقسام الشرطة لكن في كل الأحوال نجد أنه ميزال ينظر إلى هذا الموضوع كما لو كان شأنا عائليا ويعتبر أن من حق الزوج أن يضرب ويؤدب وقد تصل حالات الاعتداء أحيانا إلى أن تكون قاتلة ومميتة وللأسف لا تصل إلى الاجهزة المختصة وتظل شأنا عائليا ولذلك فإن الحملات

□ قضية عمالة الأطفال هي مرتبطة في الأساس بالسلوك الاقتصادي والاجتماعي السائد وبقضية الفقر أيضا.

التي يجب أن ترافق التوعية بهذه القضايا يجب أن تكون قوية وأن ترتبط باجراءات صارمة تتخذها الاجهزة المعنية بدءا بقسم الشرطة وانتهاء بالقضاء.

جنوح الأحداث

● يقال إنه في الآونة الأخيرة تحدث حالات هروب من قبل الفتيات.. كيف تتعامل الوزارة مع هذه المشكلة الخطيرة؟

– هناك آلاف بل مئات الآلاف من القضايا المتنوعة والمتعددة أسبابها ويصعب على الوزارة أن تتعامل مع كل هذه القضايا لكن الظواهر المتعلقة على سبيل المثال بالأحداث من الجنسين (أطفال وبنات) أقمنا سلسلة طويلة من اللقاءات والمناقشات والاجتماعات مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والقطاعات المعنية بشؤون الجانحين ومازلنا نواصل العمل في هذا الإطار بهدف الوصول إلى حلول ومعالجات ناجعة لهذه الظاهرة والحد منها وإن كانت المسألة لا تقف عند حد أو تتعلق بجهة معينة ، كما أن هذه الظاهرة ليست موجودة في اليمن بل هي موجودة في العالم كله لأنها تتعلق بالدرجة الأولى بالسلوك والظروف الاجتماعية السائدة لكن ما يهم هنا أن تكون هناك سياسات واضحة لرعاية هذه الفئات لأنهم في سن لا يمكن معها معاملتهم معاملة قانونية كما أنها في الوقت ذاته قد تكون شريحة أطفال وربما يكونوا ضحايا للفقر والتفكك الأسري.

ونحن بالتعاون مع وزارة العدل (قضاء الأحداث) أو وزارة الشؤون الاجتماعية في مجال دور رعاية الأحداث نقوم بتابعة أوضاعهم والنظر في شؤونهم واحتياجاتهم وحققنا نتائج ايجابية في هذا الجانب.

تهريب الأطفال

● وماذا عن ظاهرة تهريب الأطفال التي أخذت تتوسع بشكل كبير؟

– منذ اليوم الأول لورود تقارير وأخبار عن هذه المشكلة تعاملت الوزارة معها باهتمام كبير وتجرى حاليا بالتنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزارة الداخلية ومنظمة اليونسيف متابعة هذه القضية للوصول إلى ارقام فعلية لهذه الظاهرة المرتبطة أيضا بالفقر بدرجة أساسية فالظروف الاقتصادية التي ترغم الأسر على اتخاذ مثل هذا القرار القاسي الذي يعد مشكلة كبيرة يجب أن ينظر لها بشيء من الصرامة ، وفي نفس الوقت توفير فرص العمل للأطفال البالغين الذين عليهم أن يوفروا دخلا لأسرهم ، وأيضا يجب أن يعاقب الاهالي الذين يستغلون أبناءهم فرصة رابحة للمتاجرة أو الاستثمار بهم.

ولاتزال المسألة بحاجة إلى رؤية للاطلاع عليها كي تعالج بشكل جذري ، وتعد هذه القضية الآن ضمن اهتمامات مجلس النواب.

كما صدرت توجيهات من وزارة العدل والنائب العام إلى كافة المحاكم والنيابات للتعاطي مع هذه المشاكل.

متابعة واهتمام

● وماذا عن عمالة الأطفال..؟

– اليمن عضو أساسي في قانون حقوق الطفل ، ومسألة عمالة الأطفال قضية تتشاور فيها اليمن مع كثير من الهيئات الدولية ذات العلاقة ، وقبل أسابيع وقعت اليمن على بروتوكولين إضافيين ، وصادق عليهما مجلس النواب وتعني هذه البروتوكولات بدعم الأطفال وإبعادهم عن المجالات التي قد تستغل فيها طفولتهم سواء كان الاستغلال بدني أو معنوي.

لكن قضية عمالة الأطفال هي مرتبطة في الأساس بالسلوك الاقتصادي والاجتماعي السائد وبقضية الفقر أيضا.

وتعلمون أن الاقتصاد في اليمن يعتمد بشكل أساسي على الزراعة ، والزراعة في بلادنا تعتمد على العمل الأسري غير المدفوع الأجر ، لذا نجد أن جميع الأسر (نساء أطفال، رجال) يعملون في هذا الحقل دون النظر في قضية تجريم هذه الظاهرة بالنسبة للأطفال ، لكن هناك الكثير من القوانين التي سنت للحد من هذه الظاهرة ، بالاضافة إلى المتابعة المستمرة ووجود الكثير من الاهتمامات والفعاليات التي تسعى لمعالجة هذه المشكلة ، التي تحتاج إلى وقت طويل لمعالجتها في ظل الأوضاع القائمة والآن المسألة مرتبطة كما أسلفنا بالجانب الاقتصادي فإذا وجد انتعاش اقتصادي كبير بالاضافة إلى التحاق كل طفل ما دون الثانية عشرة في المدرسة هنا نستطيع أن نجزم بانتهاء هذه المشكلة.

غياب الوعي

● ظاهرة ختان الاناث تتفشى في المجتمع اليمني رغم التحذير من خطورتها وآثارها الصحية والنفسية على الفتاة .. هل لدى الوزارة رؤية للحد منها؟

– هذه الظاهرة مازالت تمارس في بعض المناطق اليمنية وخاصة في المناطق الساحلية ولأسباب عديدة بعضها تاريخي وبعضها يرجع إلى أن هذه الظاهرة في الأساس وفدت من القرن الافريقي كعادة.

لكن اتصور أن العدد الذي يمكن الاشارة إليه لا نستطيع أن نحدده أو نضع أرقاما معينة لهذه الظاهرة لأنها تتم بشكل سري في المنازل وفي إطار العائلة من دون معرفة المستشفيات والمراكز الصحية بذلك خاصة بعد أن قمنا بإصدار قرار يحظر ختان الإناث في المستشفيات وإن كانت في الحقيقة خطورة المسألة تصبح أيضا إذا تمت بعيدا عن المستشفيات لأنها تكون مدعاة لجلب الأمراض ونحن نؤكد على أن التشريعات الاسلامية والدستورية النافذة في اليمن لا يوجد بها نصوص أو قوانين تحبذ هذه الظاهرة وتدعو إليها .. والوزارة هنا قامت بإصدار تقارير دولية لمنعها ولكن المسألة ما زالت ترتبط بعملية الوعي للآباء والأمهات والتي بدأت تتبين لهم خطورة هذه الظاهرة مستقبلا على بناتهم.

وضع أفضل

● المرأة اليمنية حققت نجاحات جيدة في الكثير من المجالات وأصبحت شريكاً فاعلاً في المجتمع رغم الصعوبات والمعوقات التي تواجهها .. هل لدى الوزارة استراتيجية مستقبلية للارتقاء بدور المرأة بشكل أفضل؟

– الوزارة لها رؤية خاصة في مجال حقوق وواجبات المرأة وهذا أمر أساسي خاصة أن واقع النساء اللاتي يعملن في مؤسسات الدولة يعتبر أفضل بكثير، وعلى الرغم من أن وضع المرأة أصبح أفضل من ذي قبل إلا أننا لانريد أن تكون بلادنا في آخر القائمة فيما يتعلق بقضايا وحقوق المرأة .. وبما أن المؤسسات الحكومية تلتزم بقوانين البلد ودساتيرها عليها أن تعمل بشكل أكثر جدية في هذا الجانب وأن تدفع بالمرأة إلى ما هو أفضل .. وأنا في نظري أن مسالة الرؤية العامة للنساء أهم بكثير من زيادة عددهن في البرلمان والمقاعد الحكومية الأخرى ، كما أن النساء بامكانهن عمل الكثير إذا ما واصلن نضالهن وكفاحهن تجاه هذه المسألة..

أشواق

عبدالكريم الخميسي

العلاج بالقتل..!!

● إذا اتفقنا على أن ظاهرة اختطاف الأطفال الأبرياء وتهديد حياتهم (علة) اجتماعية خطيرة فلا بد من الاعتراف بأن علاجها على الطريقة الروسية يشبه العلاج بالسم، بمعنى أن نداوي المجتمع المريض بجرعة قاتلة من السم الزعاف!! فأين هي الحكمة في مثل هذا الطب العجيب؟!

ولو عقدنا مقارنة سريعة بين الطريقتين الفرنسية والروسية تجاه عمليات الاختطاف الأخيرة، لإدركنا الفرق الجوهري بينهما.. فمثلاً:

● اعتمدت الطريقة الفرنسية على طول البال واستنفاد كل الوسائل والفرص المتاحة للحفاظ على حياة الرهائن بلا ضحايا، بينما اتخذت الطريقة الثانية أسلوب الاستعجال والتهور، دون مراعاة- لفداحة الكلفة المادية والبشرية!!

● استفادت الطريقة الفرنسية من الزمن المتاح للحل السلمي باعتبار أن مرور الوقت لن يؤدي إلى تفاقم الخطر على الرهائن، فاستبعدت خيار الاقتحام نهائياً.. بينما سارعت الطريقة الثانية في حسم الموقف رغم أن الزمن كان لصالحها في ظل حصار محكم على (الخاطفين)..

● في الحالة الفرنسية كان خيار الاقتحام أقل كلفة من نظيرتها الروسية مادياً وبشرياً ومع ذلك لم تفكر في ذلك الخيار، بينما كانت الكلفة الباهضة لاقتحام المدرسة الروسية معروفة سلفاً..!!

● وهذا الكلام لا يعني (صك براءة) لجرائم الاختطاف والقتل، ولكنه يقدم (بطاقة انذار) لأولئك الذين يداوون مرضاهم بالسم، ويعالجون أدواءهم بالرصاص.

ص. ب: ٤٨٤١ صنعاء
alkhmisy@hotmail.com

تأملات

محمد العريقي

الدراسات الاجتماعية

قبل عدة سنوات فوجئت بإحدى الباحثات الاجنبيات تتحدث معى بلهجات من مناطق يمنية متعددة .. مرة باللهجة الصنعانية .. واحياناً باللهجة العدنية واخرى باللهجة التهامية .. اندهشت من حفظها لمفردات وكلمات من تلك اللهجات انا نفسى لم احفظها .

وسألتها كيف توصلت إلى هذه المعرفة .. قالت انا متخصصة بدراسة وابحاث لهجات شبه الجزيرة العربية وبالتحديد اللهجات اليمنية .. وعندما فتحت مذكرة صغيرة تطلب مني مفردات أخرى .. قلت لها الذي تعرفيه اكثر مما اعرف انا .. ؟

تلك الباحثة كانت تعمل ضمن فريق كبير يتبع احد مراكز البحث المهتمة بشؤون المنطقة ودخلوا حتى فى الامور الفرعية والتفصلية والدقيقة ... وعندما يتعاملوا مع اى مجتمع تكون امامهم خلفية شاملة والمهم مايتعلق بالنسيج الاجتماعى والتركيبة الثقافية والتعليمية والصحية .

● وفى الدول العربية الكثير من الأبحاث والمعاهد والجامعات ... ونادراً جداً مانسمع أو نقرأ أن مثل هذه المراكز تضم أقساماً متخصصة بدراسات وبحوث اجتماعية عن المجتمعات الأخرى .

وإن وجدت فإن انتاجها قليل ومتواضع .. ولايأخذ بالاهتمام .. وتصبح البحوث رزماً بالكراتين والمخازن .

● ان المعلومات البحثية والاجتماعية مهمة ليس فى معالجة قضايا الداخل . وانما ايضاً ونحن نتعامل مع الخارج فى مرحلة جديدة يستلزم فيها اى حركة صغيرة اوكبيرة الى معلومات دقيقة وسليمة للقيام بأي خطوات واتخاذ اى قرار .

● المعلومات والافكار تهب على منطقتنا الاسوية من الغرب من كل القنوات وبكافة الاساليب وتهدف الى احداث قناعات جديدة متناغمة ومتلاقية مع توجهاتهم ومفاهيم العولمة .. ونحن فقط متلقين، فأين دور المراكز العربية التى تصنع المعلومات فى مخاطبة الاخر والمشاركة في المتغيرات والتطورات بكفاءة واقتدار .

alariky@maktoob.com